عبد الرحمن الجليلي وإسهاماته في مجلس الاعمار

م.د. محمد وليد عبد صالح*

تأريخ التقديم: ٢٠١٩/٣/١١ تأريخ القبول: ٢٠١٩/٤/٢١

المقدمة :-

قامت الدولة العراقية بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) بالتخطيط لاستثمار موارد الدولة المختلفة للارتقاء بالمستوى المعاشي من اجل تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد العراقي ، فبدأت مشاريع البناء والتطور في كافة النواحي ، ولا سيما الناحية التعليمية . بعد أن تضاعفت واردات العراق من أرباح النفط نتيجة لتوقيع اتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات الأجنبية عام ١٩٥٢[١] ، والتي أدت إلى تقدم في أعمال مجلس الإعمار في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وأثرت في عملية التنمية والتخطيط ووضع الخطط والدراسات اللازمة للبناء والتقدم والازدهار . وكان لعبد الرحمن الجليلي إسهاماته البارزة في هذا المجلس عن طريق تقديم المقترحات والمشاريع المختلفة ، وكما يلي :

* قسم التاريخ/ كلية الآداب/جامعة الموصل .

(١) ارتفعت واردات النفط العراقية بعدما تمكنت الحكومة العراقية من توقيع اتفاقية مع شركات النفط الموكلت باستخراج النفط العراقي في كانون الاول ١٩٥١ ووافق عليها البرلمان في ١٧ شباط ١٩٥٢ وتتلخص الاتفاقية المعدلة والمناصفة في الارباح ما يلي :ان يستوفي العراق ٥٠ بالمئة من أرباح شركات النفط العراق والموصل والبصرة .وغيرها . وللاستزادة عن الاتفاقية ينظر :حكمت سامي سليمان ،نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية ،دار الحرية للطباعة ،(بغداد،١٩٧٩)،ص ص١٦٠-١٦١ ،١٧٥-١٧٦ ؛د.نوري عبدالحميد خليل ،التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢ ،ط١، نشر جامعة بغداد،(بغداد ،١٩٨٠)،ص ص٣٩٥ ،٣٩٧ ،٤٠٧ ؛ولدمار غلمن ،عراق نوري السعيد ،انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤-١٩٥٨ ،ط١،مطابع مؤسسة الانتاج الطباعي ،(بيروت،١٩٦٥)،ص ص١٨٧-١٨٩ .

أولا – عبد الرحمن الجليلي حياته ونشاطه السياسي والثقافي :-

ولد عبد الرحمن بن الحاج أمين بك بن أيوب بك بن محمد أمين باشا الجليلي[١] في محلة الإمام

عون الدين بمدينة الموصل عام ١٩١٤ [٢].ويعود بنسبه إلى عبد الجليل جد الحاج حسين باشا الجليلي ١٦٩٦–١٧٥٨ ، والذي تمكن مع اهالي الموصل من صد وهزيمة جيش نادر شاه ١٦٨٨ –

١٧٤٦ بعد حصاره للموصل عام ١٧٤٣ [٣].

عرف عن والده الشجاعة والكرم لمن يقصده ، وكان عضوا بارزا في جمعية العلم السرية أ[٤]ثناء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤–١٩١٨ وما بعدها .[٥] كما أنه استدعي من قبل الحكومة العراقية بعد اعتلاء الملك فيصل الأول [٦] العرش في ٢٣ آب ١٩٢١،

---

(١) مقابلة مع الاستاذ محمد توفيق الفخري، في الموصل ، بتاريخ ٢٥ كانون الاول ٢٠١٨ .

(٢) للاستزادة ينظر : عبد الرحمن الجليلي سيرة حياة الدكتور عبد الرحمن الجليلي ، مخطوطة كتبها في (الرياض ، ١٩٨٩)، ص١ .بحوزة المهندس سنان عبد الله بن الحاج أمين بك الجليلي ، مقابلة معه في الموصل بتاريخ ١٨ تموز ٢٠١٨ .

(٣) للاستزادة عن ذلكغا ينظر : د.روبرت دبليو اولسن ، حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية ١٧١٨ – ١٧٤٣ ، ترجمة : د. عبد الرحمن الجليلي دار العلوم للنشر ، (الرياض ، ١٩٨٣) ص ٢٧١ .

(٤) جمعية العَلَم السرية تأسست في سنة ١٩١٤ قبل بدأ الحرب العالمية الأولى ومن قادتها عبد المنعم الغلامي وثابت عبد النور ورؤوف الشهواني . وهدفها كان أدبي في الظاهر ، وفي السر تعمل من أجل تحقيق استقلال البلاد العربية . وقامت بنشر الفكرة الوطنية ، وبث الدعاية القومية بين المواطنين وتحريض الأهالي ضد الأتراك . والتحق قسم منهم بالثورة العربية في الحجاز . للإستزادة ينظر : عبد الجبار حسن الجبوري ، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨ – ١٩٥٨ ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ، ١٩٧٧) ، ص ص ٣٤–٣٥ .

(٥) اوراق تخص جمعية العلم واسماء اعضائها ، بحوزة الاستاذ محمد توفيق الفخري .

(٦) فيصل بن الحسين بن علي الهاشمي ١٨٨٣– ١٩٣٣ ملك سوريا وملك العراق ١٩٢١– ١٩٣٣ ، ونائبا عن جدة في مجلس النواب العثماني ١٩١٢ واصبح قائدا عاما للجيش العربي اثناء ثورة والده على العثمانيين في ١٩١٦ . وحضر مؤتمري السلام في باريس ١٩١٩ و ومؤتمر القاهرة ١٩٢١ ، وعد حاكما توفيقيا بين المصالح العراق وبريطانيا . للاستزادة ينظر : حميد المطبعي ،موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، (بغداد ١٩٩٦) ، ص ص ١٨٠–١٨١ .

لشغل منصب وزير العدلية ، ولكنه رفض المنصب [١]، ولعل مرد ذلك يعود إلى وجود المستشار البريطاني الذي كان يدير الوزارة وغدا منصب الوزير منصباً شكلياً .

ونشأ في أيام عصيبة على العراقيين في خضم الحرب العالمية الأولى ، إذ عانى خلالها الشعب الموصلي خاصة والعراقي عامة من تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعاناة الاجتماعية والحالة الصحية المتردية . ولكن أهالي الموصل من الأغنياء والميسورين لم يتأثروا كثيرا بتلك الظروف لما عرف عنهم ومنهم عائلة الجليلي بالتعاون والتماسك الأُسري والعمل المثمر فيما بينهم. [٢]

وأُرسل عبد الرحمن الجليلي إلى الكتاتيب حاله حال أبناء العوائل الموصلية ، ليتعلموا القراءة وحفظ القرآن الكريم والكتابة والإملاء والخط والحساب .وبعد تخرجه من الكتاتيب ، دخل المدرسة الابتدائية ثم ثانوية الموصل والتي تخرج منها سنة ١٩٣٤ [٣] وكانت له نشاطات وطنية واجتماعية أثناء تلك السنوات عن طريق تكوين الجمعيات الوطنية والانتماء إليها . كما أنه شارك مع عدد من الشباب الموصلي بمظاهرات تأييد للشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الصهاينة وبريطانيا.

وشارك في مظاهرات أُخرى تأييداً لتشريع قانون الدفاع الوطني (التجنيد الإجباري)[٤] .

وفي سنة ١٩٣٥ قدم أوراقه إلى كلية الحقوق العراقية واجتاز فيها المرحلة الأولى بتفوق ، فأرسلته الحكومة العراقية في بعثة دراسية إلى مصر لإكمال دراسته للقانون في

---

(١) رسالة خطية ارسلها السيد نعمان الفخري الى ابن عمه داوود الفخري في ١٩٢١ . بحوزة الأُستاذ محمد توفيق الفخري .

(٢) وللاستزادة عن اوضاع الموصل في تلك الفترة ينظر : زاهر سعد الدين شيت قاسم ، ولاية الموصل أبان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤–١٩١٨ دراسة في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية التربية – جامعة الموصل ، ٢٠٠١) ، ص ١٠١ وما بعدها ؛ غانم خليل ، يوم غابت الشمس ، ج ١، دار ابن الاثير ، للطباعة والنشر ، (الموصل ، ٢٠١٠)، ص ص ٣٣– ٤٠ ومابعدها .

(٣) مثري العاني ،عبد الرحمن الجليلي ، مقال منشور على شبكة الانترنت ،متوفر تحت الموقع: .shiaatalmosel.yoo7.com

(٤) وقد صدرت الارادة الملكية بتنفيذ قانون الدفاع الوطني في ١٢ حزيران ١٩٣٥ اثناء وزارت ياسين الهاشمي الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥ – ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦) وانتشرت مراكز التجنيد في البلاد لاستقبال الدفعات الاولى وارسالهم الى مراكز التدريب . للاستزادة ينظر :سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢–١٩٣٦ ،ج٢ ،مطبعة العاني ،(بغداد و ١٩٧٥) ،ص٢٤٤ ومابعدها .

كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة) .ثم سافر بعدها إلى فرنسا لإكمال دراسته العليا سنة ١٩٣٩ ، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ حال دون ذلك ، فعاد إلى بغداد مع عدد من الطلبة العراقيين .وانخرط في دورة الضباط (الاحتياط السادسة) في ألأول من كانون ألأول وانتهت في حزيران ١٩٤١ وعين ملازما ثانيا في الجيش العراقي في تموز ،واستمر أربعة أشهر ثم سرح من الخدمة العسكرية [١].

وسافر إلى القاهرة لإكمال دراسته العليا بين عامي ١٩٤١-١٩٤٢ ،وتمكن من الحصول على شهادة الدبلوم في الاقتصاد والعلوم المالية ' والذي عد مساويا لشهادة الماجستير وهذا ما أتاح له فرصة إكمال الدكتوراه بين عامي ١٩٤٢-١٩٤٣ والتي حصل عليها من القاهرة بعد إنجازه لإطروحته الموسومة : ((النظام النقدي في العراق)) [٢]. واثناء تلك السنوات التي قضاها في مصر أسس مع عدد من الشباب العربي جمعية الوحدة العربية سنة ١٩٤٣[٣] وضمت مجموعة من القوميين العرب [٤].

(١) الجليلي ، سيرة حياة ، ص١ .

(٢) د. ابراهيم خليل العلاف ،عبد الرحمن الجليلي اقتصادي جذبته السياسة ،مقال نشر على شبكة الانترنت ،متوفر تحت الرابط:https://middle-east.online.com .

(٣) جمعية الوحدة العربية أسسها عبد الرحمن الجليلي مع عدد من السوريين والمصرين تميزت بامتلاك أعضائها وعي متقدم ونضج فكري . وقامت بإصدار جريدة الوحدة العربية ناطقة بإسمها . وقد أنشأت فروعاً لها في مصر وسائر الأقطار العربية ، تدعو إلى توحيد الثقافة بينهم ، وتوثيق الروابط الاجتماعية والصلات الأدبية . للإستزادة ينظر : د. ذوقان قرقوط ، في تاريخ الأمة العربية الحديث المشروع القومي الذي لم يتم ، كتاب منشور على شبكة الأنتر نت ، متوفر تحت الموقع books<https://books.google.iqh:

(٤) الجليلي ، سيرة حياة ،ص١ .

وبعد الانتهاء من دراساته العليا عاد الجليلي إلى بغداد وكلفه في حينها رئيس الوزراء العراقي أرشد العمري [١] ، بان يمثل العراق في البنك والصندوق الدولي فاعتذر عن ذلك [٢]، بسبب طول غيابه عن الوطن وأهله .لذلك صدرت الارادة الملكية بتعينه مدرسا في كلية الحقوق في تشرين الثاني ١٩٤٦ ،ودرس فيها مادتي الاقتصاد والمالية العامة [٣] .

عدته الحكومة العراقية من المشاركين والمحرضين في مظاهرات سنة ١٩٤٨ المعارضة للتوقيع على معاهدة بروتسموث[٤] ، عن طريق تأسيسه لجمعية الإصلاح الاجتماعي ، في كلية الحقوق ، ومن جراء ذلك تعرض لتهديد من لدن رئيس الوزراء

---

(١) أرشد بن حسن العمري (١٨٨٨-١٩٨٧)ولد في الموصل ،وتخرج من مدرسة المهندسين المدنيين في استانبول ، وشارك في الحرب العالمية الاولى كضابط احتياط . وعاد الى الموصل في ١٩١٩ وكان احد مؤسسي جمعية الدفاع الوطني عام ١٩٢٤ وانتخب نائبا عن الموصل في مجلس النواب ، وعضوا في مجلس الاعيان ونائب في مجلس الاعمار. واصبح رئيسا للوزراء مرتين وشغل منصب الوزير لعدة مرات . للاستزادة ينظر : احمد فوزي ،شخصيات .. وتواقيع ، ط١، طبع بمطابع الدار العربية ،(بغداد ، ١٩٩٠) ،ص ص١٣٦-١٣٩ ؛ د. منهل إسماعيل العلي بك ، أرشد العمري ١٨٨٨ – ١٩٧٨ دراسة تاريخية في دوره الإداري والسياسي والعسكري ، دار ابن الأثر للطباعة والنشر ، (الموصل ، ٢٠٠٦) ، ص ٢٣ وما بعدها .

(٢) عبد الرحمن الجليلي ،الملك غازي وقاتلوه،ط١ ،منشورات دار الاحكمة ،(لندن ،١٩٩٣)،ص ص٦٨-٦٩ .

(٣) الجليلي ،سيرة حياة ،ص ص١-٢ ؛عمر محمد الطالب ،أعلام الموصل في القرن العشرين ،مركز دراسات الموصل ،(جامعة ،الموصل ،٢٠٠٧)،ص٥٢١ ..

(٤) معاهدة بروتسموث او جبر بيفن ،عقدة بين المملكة العراقية والمملكة المتحدة البريطانية بعد مفاوضات جرت بين الوفدين العراقي والبريطاني في ميناء بروتسموث واتفقوا على توقيع المعاهدة بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ والتي تنص على دخول الجيش البريطاني العراق وان يمد جيشها بالتسهيلات والمساعدات التي يحتاجها . وشرط ذلك موافقة بريطانية على إطلاق يد العراقيين بالتصرف في مرافقه الحيوية كالميناء والسكك الحديد مع الغاء معاهدة ١٩٣٠ .وغيرها . للاستزادة ينظر :توفيق السويدي ،مذكرات نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ،ط٣ ،دار الحكمة ، (لندن ،٢٠١١) ،ص ص ٤٤١- ٤٥٢ ؛ فاطمة صادق عباس السعدي ، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧ ، مطابع الشؤون الثقافية العامة ، (بغداد ٢٠٠٨) ، ص ص ٢٣١ وما بعدها .

صالح جبر (٢٩ آذار ١٩٤٧ – ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨) [١] بالفصل والسجن ، إلا أنه اكتفى بنقله إلى كلية التجارة والاقتصاد والتي أنشأت سنة ١٩٤٨ . ومن ثم أعيد مرة أخرى للتدريس في كلية القانون بعد سقوط الوزارة ، فضلاً عن استمراره بالتدريس في كلية التجارة .[٢]

شارك الجليلي في الانتخابات النيابية مرات عديدة إلى أن تمكن من الفوز في الدورة الانتخابية الثانية عشرة والتي استمرت من ٢١ حزيران ١٩٤٨ إلى ٣٠ حزيران ١٩٥٢ ، وأصبح نائبا في البرلمان عن مدينة الموصل ، كما انه رشح من قبل عدد من النواب لإشغال منصب نائب الرئيس ضد مرشح الحكومة واختير لعضوية لجنتي الاقتصاد والمالية والتي انتخب فيها مقررا لها ، وكان له دور في إقرار بعض اللوائح ، ولسيطرة أعضاء المجلس التابعين للحكومة على قرارات المجلس ،قدم الجليلي استقالته من مقررية اللجنة المالية سنة ١٩٥٠ [٣] وانضم الى المعارضة في المجلس النيابي ، وفي بداية الدورة البرلمانية لسنة ١٩٤٨–١٩٤٩ قرر عدد من أعضاء المجلس تكوين كتلة برلمانية معارضة باسم الجبهة الشعبية البرلمانية [٤]، إلا أنهم قدموا استقالتهم في ٦ آذار ١٩٥٠ ،لتطاول احد أعضاء الحكومة على أعضاء المعارضة [١]

---

(١) صالح جبر (١٨٩٦–١٩٥٧)سياسي عراقي ولد في الناصرية ،وعين كاتبا في محكمتها الشرعية ،ثم في المحاكم العراقية المختلفة ومترجما في محكمة التميز ،وانتخب نائبا في مجلس النواب عن لواء المنتفك ثلاث مرات ،وعضوا ورئيسا لمجلس الاعيان ،ورئيسا للوزراء ، ووزيرا في وزارات مختلفة .للاستزادة ينظر :السعدي ،المصدر السابق ،ص١٥ وما بعدها؛ فوزي ،المصدر السابق ،ص ص١٦٢– ١٦٨ .

(٢) الجليلي ،سيرة حياة ،ص٢ . للاستزادة ينظر : جريدة الهدى ،ع١٢ ، ١٧ نيسان ١٩٥٢ .

(٣) الجليلي ، المصدر السابق ،ص ص٢–٣ .

(٤) الجبهة الشعبية البرلمانية المعارضة والتي تشكلت في البرلمان العراقي في سنة ١٩٤٨ ، وضمت تسع نواب ومنهم عبد الرحمن الجليلي وحسن عبد الرحمن وبرهان الدين باش أعيان وغيرهم . وانضمت الى المعارضة في المجلس النواب العراقي وطالبوا بحرية الصحافة والتحرر من الاستعمار وعدم دعم الاقطاع والفساد المستشري في كافة دوائر الدولة وغيرها . فانزعجت الحكومة منهم وأوعزت إلى نوابها بمقاطعتهم والتهجم عليهم . وللاستزادة ينظر : الجليلي ، سيرة حياة ، ص٣ ؛ نجيب الصائغ ،من اوراق

وبدأ المعارضون المستقيلون يتجمعون في تكتل سياسي توصلوا في أثناء اجتماعاتهم الى تأليف الجبهة الشعبية المتحدة ،ولكن وزارة الداخلية لم تجزها فأبدلوا اسمها بحزب الجبهة الشعبية المتحدة فأجيز بتاريخ ٢٦ ايار ١٩٥١ [٢].وتحددت أهدافه السياسية : بتقوية الوحدة الوطنية ،وتنمية الموارد الاقتصادية ،وتخليص البلاد من التبعية الأجنبية ،واتخاذ سياسة الحياد بين المعسكرات الدولية . . . . ، وأصبح للحزب شعبية واسعة وكان له فرعان في الموصل والبصرة فضلا عن مقره الأساسي في بغداد .[٣]

كما أنتخب الجليلي نائباً عن الموصل في مجلس الأمة بعد فوزه في الدورة الانتخابية الثالثة عشرة والتي استمرت من ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣ إلى ٢٨ نيسان ١٩٥٤ ، وأصبح وزيراً للاقتصاد في وزارة محاغمد فاضل الجمالي (١٧ أيلول ١٩٥٣– ١٨اذار ١٩٥٤ [٤]. ، وانشغل أنذاك بالاهتمام بالنفط وشركاته العاملة في العراق ، إذ طالبهم بزيادة الإنتاج ، والتنازل عن الأراضي غير المستثمرة أو المستغلة ، فضلا عن مشاركة العراق برأسمال هذه الشركات بنسبة ٢٠ بالمئة ، وسعى لاستملاك الدولة لشركة

نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧–١٩٦٣ ، مطبعة الاديب البغدادية المحدودة ،(بغداد،١٩٩٠) ،ص ٣٤ .

(١) وللاستزادة ينظر : الصائغ ، المصدر السابق ، ص ص٣٤–٣٩ .

(٢) للاستزادة ينظر :المصدر نفسه ،ص ص٤٥–٤٨ ؛محمد حديد ،مذكراتي ،الصراع من اجل الديمقراطية في العراق ،ط١،دار الساقي ،(بيروت،٢٠٠٦)،ص ص٢٥٨ – ٢٥٩ . ومن أبرز أعضاء حزب الجبهة الشعبية المتحدة عبد الرحمن الجليلي ومزاحم الباجةجي وطه الهاشمي ، وغيرهم . للاستزادة ينظر : الصائغ ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .

(٣) الجليلي ،سيرة حياة ،ص ص٤–٥ .واصدر فرع الحزب في الموصل جريدة اسبوعية باسم (الهدى)في ٤ كانون الثاني ١٩٥٢ .للاستزادة ينظر : د.جزيل عبد الجبار الجومرد ،جريدة الهدى لسان حزب الجبهة الشعبية فرع الموصل ٢٥ كانون الثاني –٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ ،مجلة دراسات موصلية،ع٩،(مركز دراسات الموصل ،٢٠٠٥)،ص ص٨٣–٨٤ ؛ عبد الفتاح علي البوتاني،الحياة الحزبية في الموصل ١٩٢٦–١٩٥٨ ،(اربيل ،٢٠٠٣)،ص ص٢١٣–٢١٤ .

(٤) جعفر عباس حميدي ،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣–١٩٥٨ ، نشر جامعة بغداد،(بغداد،١٩٨٠)،ص٥٤؛ د.ابراهيم خليل العلاف ،أعلام من الموصل،دار ضفاف ،الشارقة ،(بغداد،٢٠١٤)،ص١٩٢ .

نفط البصرة ، إذا لم تستجب الشركات الأجنبية لطلباته أنفة الذكر ، إلا أن عدداً من الوزراء أفشلوا خطته .

وبعد عودته من القاهرة ،إذ مثل العراق هناك في مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال العرب والذي جرى بين ٣-٢٥ كانون الأول ١٩٥٣ ،قدم استقالته إلى رئيس الوزراء الجمالي بطلب من الجبهة الشعبية المتحدة ، بسبب فرض الحكومة الأحكام العرفية ، ورفض إنهائها .[١] وشغل بين سنتي ١٩٥٤- ١٩٥٨ منصب عضوا إجرائي في مجلس الإعمار العراقي [٢] .

وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ سافر الجليلي إلى خارج العراق ،فتوجه إلى لندن ثم بيروت فالسعودية التي استقر في الرياض وعمل بالتدريس في جامعة الملك سعود[٣] ،كما انه تقلد فيها مناصب عديدة في التعليم . فمثلا في وزارة التربية أصبح مديرا لإحدى الدوائر التعليمية فيها [٤] ،واستمر في أداء نشاطاته العلمية والثقافية حتى وفاته سنة ١٩٩٥ .

وفيما يخص نشاطاته الثقافية فقد قام بإلقاء العديد من المحاضرات العلمية في العراق والدول العربية وأهمها : القائه محاضرة في كلية الأركان العسكرية العراقية سنة ١٩٥٦ ، تحدث فيها عن الوضع الاقتصادي في العراق وإمكانية البلاد الاقتصادية .ولبى دعوة الجامعة اللبنانية في بيروت لإلقاء محاضرة عن مستقبل الوحدة العربية سنة١٩٥٦[٥] . وانتدب من قبل معهد الدراسات العربية العالية (معهد البحوث والدراسات العربية)والتابع لجامعة الدول العربية في القاهرة من اجل القاء محاضرات عن مادة

---

(١) الجليلي ،سيرة حياة ،ص ص٧-١١.وللاستزادة عن قرار الاستقالة واسبابها ينظر :الصائغ،المصدر السابق،ص ص٧٣-٧٦؛عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية ،ج٩ ،ط٧ ،دار الشؤون الثقافية العامة ،(بغداد،١٩٨٨)،ص ص٧٥-٧٦ ،ج١٠ ،ص ص٣٠٨-٣٠٩ .

(٢) الجليلي،سيرة حياة ،ص١٤ .

(٣) العلاف المصدرالسابق ،ص١٩٣ .

(٤)مقابلة شخصية مع الاستاذ الدكتور ناصر عبدالرزاق الملا جاسم ،في الموصل بتاريخ ٣ كانون الاول ٢٠١٨ .

(٥) الجليلي ، الملك غازي ،ص١٠ ؛العلاف ،المصدر السابق ،الانتر نت .

الاقتصاد العراقي . وشارك مع وفد المحاميين العراقيين في المؤتمر الدولي للمحاميين والمنعقد في ستراسبورك في النمسا عام ١٩٦١ ، وغيرها[١] .

وله العديد من المقالات والدراسات التي نشرت في المجلات العراقية والعربية [٢]، فضلا عن الكتب المنشورة وغير المنشورة التي شملت مواضيع مختلفة ،تاريخية ،واقتصادية ،وعلوم المالية العامة .ومن أبرزها : الإعمار في العراق سياسة الإعمار أهدافه ومنجزاته ،والنظام النقدي في العراق ، ومبادىء في علم المالية العامة ،وغيرها . وترجمة عن الانكليزية كتاب ،حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية ١٧١٨-١٧٤٣ ،لمؤلفه الدكتور روبرت أولسن [٣] . أما كتبه غير المنشورة والجاهزة للنشر ، ومنها: ،ملكية المال في الإسلام ، والإسلام يتحدى الأنظمة الأُخرى ،وتأثير العراق في أحداث الشرق الأوسط في القرن الثامن عشر وعلاقاته بالإمبراطوريتين العثمانية والفارسية ،والاقتصاد الإسلامي . وعندما اقام في لندن سنة ١٩٦٩ استكمل كتابه ، أحداث الشرق الأوسط في القرن الثامن عشر[٤] . ولا نعلم ما إذا كان هذا الكتاب مطبوعا أو منشورا ، لأننا لم نعثر عليه .

ثانيا : عضويته في مجلس الإعمار:

كان العراق بعد الحرب العالمية الثانية بحاجة إلى القيام بإصلاحات داخلية ، ولا سيما في النواحي الاقتصادية ، وتبلورت آنذاك بعد الوفرة المالية المتأتية من موارد النفط ، فكرة إنشاء مجلس الإعمار ، الذي تأسس في ٢٥ نيسان ١٩٥٠ إثر صدور قانون

---

(١) الجليلي ،سيرة حياة ،ص ص١٦-١٧ .

(٢) اذ انه كان ينشر مقالاته في جريدة الهدى الناطقة باسم الجبهة الشعبيةالمتحدة في الموصل .ينطر:الجومرد،المصدر السابق ،ع٩ ،ص ص٨٨-٨٩ .وللاستزادة عن مقالاته المنشورة في جريدة الهدى على سبيل المثال ينظر:جريدة الهدى ،ع٢٠ ،١ اذار ١٩٥٢ ؛المصدر نفسه ،ع١٢ ،١ نيسان ١٩٥٢ .

(٣) اولسن،المصدرالسابق ،ص٧ ؛الجليلي ، سيرة حياة ،ص١٧ .

(٤) الجليلي ،الملك غازي ، ص ص٩-١١ ؛الجليلي ،سيرة حياة ؛ص١٧ .

المجلس [١] في عهد وزارة توفيق السويدي الثالثة (٥ شباط–١٥ ايلول١٩٥٠) [٢] التي أوردت في الفقرة الثالثة من مادة الشؤون المالية والاقتصادية ، والمعلنة في منهاج الوزارة وكالأتي : ((الاهتمام بتأسيس مجلس إعماري خاص تكون مهمته التعمير والإنشاء ،وتمويله بموارد النفط والقروض الخارجية وغيرها ،لتمكنه من تنفيذ مختلف المشاريع العمرانية الرئيسية))[٣] .

وفي سنة ١٩٥٣ تقرر تعديل قانون مجلس الإعمار ، وأقر فيه أمرين : الأول،حصة المجلس من واردات النفط ٠ والثاني ، إجراء تعديلات في المنهاج ذاته ، وهو ما وافق مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٥٣ ، كما صودق عليه في مجلس الأمة ، وعرف بالقانون الثاني لمجلس الإعمار ذي الرقم ٢٧ لسنة١٩٥٣ [٤].

---

(١) وعرف بالقانون ذي الرقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ وتألف من ستة مواد شملت الهيكل التنظيمي للمجلس على ان يكون برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزيرالمالية مع ستة اعضاء اخرين .وحدد صلاحياته واختصاصاتها وواجباته.وحدد طبيعة التنسيق بين مختلف المشاريع والجهات المتعلقة به .وخصصت وزارة المالية اموالاللمجلس من قروض داخلية وخارجية ومن عوائد النفط .للاستزادة ينظر : قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ ، قانون مجلس الاعمار ، جريدة الوقائع العراقية ،ع٢٨٣٦ ، بتاريخ ٢٧ أيار ١٩٥٠ ؛ د. عبد الله شاتي عبهول ، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣ دراسة في التاريخ الاقتصادي، ط١ ، طبع دار الشؤون الثقافية العامة ، (بغداد ، ٢٠١٢) ، ص ص ١٦–١٧ .

(٢) ولد توفيق يوسف نعمان السويدي (١٨٩١–١٩٦٨)ت في بغداد ودرس في كلية الحقوق باستانبول واكمل دراساته القانونية في كلية الحقوق بباريس ،وعين عميدا لكلية الحقوق عام ١٩٢١ في بغداد،واسس حزب الاحرار ،ورئيسا للوزراء مرتين ووزيرا في وزارات مختلفة .واعتقل اثناء ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وله مؤلفات عديدة منها ،مذكراته نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، وحقوق الرومان ،وترجم كتاب مبادىء الاقتصاد السياسي لشار جيد . للاستزادة ينظر : السويدي ، المصدر السابق ، ص ١٥ وما بعدها ؛ المطبعي ،المصدر السابق ،ج٢،ص٣٨

(٣) الحسني ،المصدر السابق ،ج٨،ص ص١٤٤–١٨٢ .

(٤) عبدالله شاتي عبهول ،مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠–١٩٥٨ ،رسالة ماجستير ،كلية الاداب ،(جامعة بغداد ،١٩٨٣)،ص٤٨ ،٦٤ . وتألف قانون مجلس الاعمار الثاني من ٢٥ مادة ولم تختلف عن القانون الاول ،الافي عدد من التفصيلات ومنها: ان المجلس يتألف من تسعة اعضاء وباضافة وزير الاعمار،واصبح المجلس ملزما بدعوة الوزير المختص في حالة مناقشة مشاريعه المختلفة ،وغيرها .

وتكمن أهمية إنشاء مجلس الإعمار في سعيه للنهوض بالواقع العمراني ،والاقتصادي (الصناعي والزراعي والتجاري) في العراق ، مع التركيز على رفع المستوى المعاشي للشعب عن طريق توفير الوظائف ، وفرص العمل عبر ما توفره المشاريع المنجزة ، وهذا لا يتم الا بوضع منهاج واضح لتنفيذ المشاريع المتعددة الخاصة بذلك[١] . وقد أنشئ المجلس ،ليكون وحدة إدارية له كيانه الخاص به ، منفصل عن الحكومة ، لكي لا تتأثر قراراته بالمتغيرات المتوالية في الحكومات على أن يتم تعيين أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات وأن يرتبط المجلس بالحكومة بثلاثة أعضاء تعينهم فيه [٢] .

لقد رغب طه الهاشمي[٣] بعد تعيينه عضواً في مجلس الإعمار في آب ١٩٥٣ ، في تعيين عبد الرحمن الجليلي عضواً في المجلس ، والذي قبل المنصب ، بعد استشارته

للاستزادة ينظر :قانون رقم ٢٧لسنة ١٩٥٣ ،قانون مجلس الاعمار ووزارة الاعمار ، جريدة الوقائع العراقية ،ع٣٢٨٠ ،بتاريخ ١٣ ايار ١٩٥٣ . وللاستزادة عن البرنامج الحكومي العام لمجلس الاعمار ومشروعاته . ينظر: عبد الرحمن الجليلي ،محاضرات في اقتصاديات العراق ، القيت على طلبة معهد الدراسات العربية ،(القاهرة ،١٩٥٥)،ص٢٠٢ وما بعدها

(١) بغداد أيام زمان ،الاعمار ومشاريعه في العراق ،مقال منشور على شبكة الانترنت ،متوفر تحت الرابط :https://free.facebook.com . . وللاستزادة عن اهداف مجلس الاعمار ينظر: مأمون أمين زكي ،ازدهار العراق تحت الحكم الملكي ١٩٢١–١٩٥٨دراسة تاريخية سياسية اجتماعية مقارنة ،ط١،دار الحكمة ،(لندن ،٢٠١١) ،ص ص٢٦٤–٢٦٥ ؛ د.غصون مزهر حسين ،قانون مجلس الاعمار في مناقشات مجلس النواب العراقي لسنة ١٩٥٠ (دراسة تاريخية)، ع٤، مجلة كلية التربية ،(الجامعة المستنصرية ،٢٠١٧)، ص٥١٣ .

(٢) كاثلين لانكي ،تصنيع العراق ،ترجمة :محمد حامد الطائي،خطاب صكار العاني ،مكتبة المثنى ،(بغداد،١٩٦٣)، ص٢٧٥–٢٧٦ . وكان مجلس الاعمار برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزيري المالية والاعمار وسبعة اعضاء اجرائيين . واصبح وزير الاعمار مسؤولا امام البرلمان عن تنفيذ قرارات المجلس .وضمت الهيئة الادارية والفنية في المجلس الى وزارة الاعمار . للاستزادة ينظر : خليل كنة ،العراق أمسه وغده ،ط١،(د.مط)،(بيروت،١٩٦٦)،ص٢٣٤ ؛عبهول ، مجلس الاعمار ، ص ص٧٤–٧٦ .

(٣) طه الهاشمي (١٨٨٨–١٩٦١)عسكري وسياسي ولد في بغداد وتخرج من المدرسة الحربية ومدرسة الاركان في استانبول وشارك مع الجيش العثماني في حروبه وحركاته ومناوراته وانضم الى جمعية العهد السرية والتحق بالحكومة العربية في دمشق وعين آمرا لمنطقة الموصل ، ورئيسا لاركان الجيش العراقي ، ومراقباً لولي العهد الأمير غازي ، وتولى منصب مديرية المعارف ودرس في المدرسة العسكرية ، ودرس

لزملائه في الجبهة الشعبية وكان أول حضور له في الجلسة ذي الرقم ١٠٩ والمنعقدة بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٥٤ [١] ، وأصبح بمقدوره أن يكون عضواً فعالاً في إتخاذ القرارات التي تهم البلاد ، ومارس فيه دور المعارضة ، وتمكن من الوقوف في وجه الذين يريدون إيقاف الإعمار ،والفاسدين ، وسعى للسير في أعمال المجلس على الوجه الصحيح .

وحاول مرات عديدة تقديم استقالته ، بسبب عدم انسجامه مع بعض رؤساء الوزراء ومنهم نوري السعيد [٢]. ولكن الهاشمي وأصدقائه المخلصين عارضوه ، وذلك لحرصه على تحقيق مشاريع تخدم البلاد ومواطنيها ، وقد استمر في منصبه عضواً إجرائياً حتى فصل بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[١].

مادتي التاريخ والأديان في كلية آل البيت الدينية ببغداد . واشترك في تاسيس الجبهة الشعبية المتحدة وأصبح رئيسا للوزراء للفترة من ١ شباط – ١ نيسان ١٩٤١ . وله مؤلفات عديدة منها حرب العراق مجلدين ، والخدمة السفرية مجلدين ، ومفصل جغرافية العراق . للاستزادة ينظر :خلدون ساطع الحصري ، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩ –١٩٤٣ مع تحقيق ومقدمة في تاريخ العراق الحديث ،ج١ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، (بيروت ، د.ت) ص ص ٥– ٩ ؛ د. غانم محمد الحفو ، وجوه وقضايا سياسية من تاريخ العراق المعاصر ، ط١، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، (الموصل ، ٢٠٠٦) ، ص ص ١٦٥ – ١٦٨ ومابعدها .

(١) عبهول ، مجلس الاعمار ، ص ٧٥ . وقد استمر في منصبه عضوا اجرائيا حتى فصل بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . ينظر : عبد الرحمن الجليلي ، الاعمار في العراق سياسة الاعمار واهدافه ومنجزاته منشورات دار مكتبة الحياة ، (بيروت ،١٩٦٨)، ص ١٣ .

(٢) محمد نوري بن السعيد بن صالح بن الملا طه (١٨٨٨–١٩٥٨) عسكري وسياسي وتد في بغداد وتخرج من الكلية العسكرية وكلية الاركان في استانبول ، وشارك في حرب البلقان ، وانتمى الى جمعية العهد ، وهرب من الجيش العثماني في ١٩١٤ وانضم الى الثورة العربية الكبرى ١٩١٦ ، وشارك بالحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ ، وحضر مؤتمري باريس والقاهرة ، وعندما عاد الى العراق شغل عدة مناصب منها :عضو في مجلس النواب ، والاعيان ورئيسا له ، فضلا عن انه شغل منصب الوزير في وزارات مختلفة ، ومنصب رئيس الوزراء أربع عشرة مرة ،ورئيس وزراء الاتحاد الهاشمي . وبذلك فان السعيد لعب دورا كبيرا السياسة العراقية وتثبيت دولتها الحديثة . للاستزادة ينظر : د. عصمت السعيد ، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان ، نشر مبرة عصام السعيد ، (لندن ، ١٩٩٢)،ص١٥ وما بعدها ؛ سعاد رؤوف شير محمد ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥ ،ط١ ،طبع بمطابع

وسعى الجليلي اثناء عضويته في مجلس الاعمار الى تحقيق العديد من الاهداف كإنجاز مشاريع مهمة في الانماء الاقتصادي والاعمار، عن طريق وضع خطط اقتصادية متكاملة وشاملة ، ترفع مستوى معيشة الفرد ، وتخفف من أزماته وتحقق رغباته ومتطلباته الضرورية . فضلا عن تشجيع الصناعة والزراعة وإقامة التعليم المهني والفني ، وتنظيم الحياة الاقتصادية . وبذلك فإن سياسة الإعمار من وجهة نظره تسعى لتحقيق هدفين هما : الأول ، رفع المستوى الاقتصادي الفرد ،وتحسين وضعه الاجتماعي ، حتى يكون عنصراً بارزاً و فاعلاً في المجتمع والدولة . والثاني ، فإن الاساس من عملية الإعمار ، زيادة الدخل القومي ، وما يفي بزيادة الإنتاج والتقدم الاقتصادي والخدمات العامة ، وهو ما يؤدي إلى التطور العمراني في البلاد . وهذان الهدفان لا يتحققان إلا بخطة اقتصادية علمية ومنسجمة مع مشاريع مجلس الاعمار ،فضلا عن استثمار الامكانيات المادية والبشرية ،ليعود نفعها على الدولة والمجتمع معا [٢]

ثالثا : إسهاماته في مجلس الإعمار ١٩٥٤-١٩٥٨ :-

كان لعبد للجليلي دور بارز وفعال في اتخاذ العديد من قرارات المجلس ، وله إسهاماته ومقترحاته التي كان لها صدى على المستويين الاجتماعي والاقتصادي . إذ وافق المجلس على بعضها ولم يؤخذ ببعضها الآخر .

وعندما التحق بعمله في مجلس الاعمار قام بمراجعة قراراته وجميع ما يخصه ، فوجد ان هناك مشروعات كانت في طريقها للتنفيذ ، ولاحظ أن فكرة التخطيط العام لم تكن مدروسة من لدن المختصين . ولهذا رأى أن المشاريع السليمة يجب أن تتهيأ فيها أسباب وجودها وإدامتها ، ليتمكن المجتمع من الاستفادة منها ، لكي لا تضيع الجهود

دار الشؤون الثقافية العامة ،(بغداد ،١٩٨٥)،ص١٥ وما بعدها ؛ فوزي ، المصدر السابق، ص ص ٩٢- ٩٩.

(١) للاستزادة ينظر: د. نوري عبد الحميد العاني ، د. علاء جاسم محمد الحربي (تنقيح) ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، ج١ ، ط٢ ، بيت الحكمة ، (بغداد ، ٢٠٠٥) ، ص ص ٢٣٥-٢٣٦ .

(٢) الجليلي ، الاعمار في العراق ، ص ص١٠-١١ ،٣٣،٣٥-٣٦،١١٧ .

والأموال سدى ، وأن يتم اختيار المشاريع على أساس إسهامها في التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي في حياة الفرد والمجتمع [١]

ومن وجهة نظره ، لا يمكن أن تنجح تلك المشاريع وتصبح واقعا عمليا ما لم يستعن مجلس الاعمار بالموظفين والفنيين الأكفاء ، فضلا عن المهندسين والمستشارين القديرين الذي يؤتى بهم من مختلف الجنسيات ،لكي لا تحميهم إلا خبرتهم وكفاءتهم .ورفض الجليلي وجود المستشارين والمهندسين البريطانيين والأجانب الذين تتحمل الحكومة العراقية نفقاتهم التي تكلف الميزانية ، ومع ذلك فشل في إخراجهم من المجلس ،بسبب وجود العديد من أعضائه ممن يؤيدون بقائهم [٢] .

ومع ذلك فقد قدم الجليلي العديد من المشاريع التي كان لها أثرا على المستويين الاجتماعي والاقتصادي سواء في خمسينيات القرن الماضي ومن الحقبة اللاحقة ويمكن تقسيم تلك المشاريع الى قسمين رئيسيين هما :

أ – المقترحات التي تبناها مجلس الاعمار بين عامي ١٩٥٤–١٩٥٨ :–

لاقت العديد من المقترحات التي قدمها عبد الرحمن الجليلي إلى مجلس الاعمار قبولاً لدى أعضائه ، ولاقت طريقها إلى الإنجاز . ومن بين نلك المشاريع المقترحة من لدنه :

١ – مشروع الإسكان :–

يعد من المشاريع المهمة بالنسبة للفرد والمجتمع العراقي في ذلك الوقت ، وقد أعد الجليلي تقريرين عنه ووضع دراسات شاملة لإتمامه ، قدم التقرير الأول في ١٧ تموز و قدم التقرير الثاني في ١٧ أيلول ١٩٥٤ . وكان يهدف من تقديم هذين المشروعين لكي يستطيع المجلس الحصول على ثقة المواطنين به ، والتقرب إليهم ، ليشعروا بالطمأنينة والأمل ، كما كانت مدن العراق تعاني من أزمة السكن . وان تتبنى مثل هكذا مشاريع

(١) الجليلي ، الاعمار في العراق ، ص ص٣١ ،٣٦ ،٣٧ ،٣٩–٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ،ص ص١٥–١٧ .

يخفف من معاناة الشعب العراقي ، فضلا عن ما سيحققه من مميزات عمرانية واجتماعية ونفسية واقتصادية [١] .

ومن هذين المشروعين اقترح الجليلي إنشاء الحكومة للدور واطئة الكلفة في كل ناحية وقضاء ولواء (المركز) لموظفيها ، يدفعون عنها إيجاراً زهيداً للدولة . وكما تعمل على إنشاء دور أُخرى للموظفين والمتقاعدين والمستخدمين تملك لهم بالتقسيط . وهناك دور أُخرى تسلم لذوي الدخل المحدود كعمال الحكومة وذوي الرواتب المحدودة وبإيجار منخفض [٢] .

ومن مشروعه أيضاً طلب من المجلس إنشاء البيوت الريفية في القرى النموذجية ، وأحواض الري كمشروعي دوكان ودربنديخان . ويصاحب ذلك توفير الخدمات كتبليط الشوارع ، وإنشاء الحدائق العامة ،فضلا عن تأسيس المصانع ، لإنتاج السمنت والطابوق ومستلزمات البناء ومواده الأُخرى [٣] . ما يؤدي إلى استقرار المجتمع والعوائل العراقية اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً ،وهنا تكمن أهمية هذا المشروع الضخم في توفير المسكن للمواطنين ، وفرص العمل من الأيدي العاملة العراقية في كافة أنحاء البلاد .

وقام طه الهاشمي نائب رئيس مجلس الاعمار بإحالة التقريرين إلى لجنة فرعية ، والتي وخصصت بدورها مبلغ أربع إلى ست ملايين دينار عراقي ، إلا أن الجليلي ابلغ المجلس أن المشروع يكلف ٢٥ مليون دينار ، وهو ما استلزم إعادة النظر في المبالغ

---

(١) للاستزادة ينظر: المصدر نفسه ، ص ص٩٤-٩٦ .

(٢) الجليلي ، الاعمار في العراق ، ص ص٩٧-٩٨ ؛ خالد عبد المنعم العاني ،موسوعة العراق الحديث باللغتين العربية والانكليزية،مج٣ ،ط١ ،الدار العربية للموسوعات،(بغداد،١٩٧٠)،ص١٣٨٥ . وللاستزادة عن اماكن البيوت التي أنجزت من قبل مجلس الاعمار بالتعاون مع الجمعيات التعاونية ،والشركات الأخرى . ينظر : د. مهدي السماك ، مذكرات وخواطر طبيب بغدادي الدارس والمدارس (مشاهد وحكايات مع الناس) ،ط٢ ، طبع في دار الشؤون الثقافية العامة ،(بعداد ، ٢٠١٢) ، ص ص٢٤٩-٢٥٠ .

(٣) وللاستزادة عن امور البناء والإنشاء ينظر : لانكي ،المصدر السابق ، ص٣٠٧ وما بعدها .

الخدمية والتي تم رفعها إلى الرقم الذي طالب به الجليلي . وبذلك وافق المجلس وأقر تنفيذ المشروع في كافة المدن الرئيسية تقريبا[١] .

٢ – تأسيس المدارس المهنية :-

ومن المشاريع التي اقترحها الجليلي إلى المجلس وقبلها أعضائه مشاريع إنشاء مدارس مهنية خاصة سواء أكانت حكومية أو أهلية ،تقوم بتدريس اعمال البناء المختلفة ،لتيسير حركة الإعمار ، مع دراسة فن البناء . وفعلا قامت الحكومة ببناء ثلاثة مدارس في بغداد والموصل والبصرة ، وكان يتوخى من ذلك استخدام أفضل وأحسن طرق البناء والإعمار ، فضلاً عن خلق الأيدي العاملة الماهرة والمتعلمة ، لتحقيق أهداف المجلس في إعمار العراق [٢] .

٣ – الاستفادة من مخلفات مصفى الدورة ومصفى القيارة :-

تمثل الصناعة النفطية من اهم الصناعات التي تقام في البلاد ، لضمان نجاحها وارباحها الوفيرة . ومن الممكن منافسة الدول الاخرى اقتصاديا ، لتوفر المادة الاولية ورخصها وزيادة الطلب عليها في الأسواق العالمية والمحلية . لهذا أيد الجليلي عندما كان وزيراً للاقتصاد ، إنشاء مصفى الدهون [٣] ، وتوسيع مصفى الدورة وغيرها ، فضلا عن انتاج المشتقات النفطية الاخرى ولكن الوقت لم يتسع لتنفيذ تلك المشاريع ،لتقديم استقالته [٤] .

ومع ذلك أرسل الجليلي كتابين إلى مجلس الاعمار فكان الأول بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٥٣ . والثاني بتاريخ ٦ تشرين الاول ١٩٥٤ ، تضمنا إجراء دراسة لتشييد مصفى القير في بغداد ، وإضافته إلى مصفى النفط الحكومي في الدورة ، فضلا عن

---

(١) الجليلي ،الاعمار في العراق ،ص ص٨٥–٨٦ ،٩٨ ،١١٠ ،٢٥٥ .

(٢) المصدر نفسه ،ص ص٨٦–٨٧ ،٢٥٦ ؛ كنه ، المصدر السابق ،ص ص٢٦٤–٢٦٥ .

(٣) والذي افتتح في عام ١٩٥٧ ،وبلغت تكاليفه اربعة ملايين دينار عراقي .كما انه ينتج مخلفاتات نفطية يمكن تصفيتها وجعلها قيرا صالحا للاستعمال .وبلغت سعته ستين الف طن سنويا .علما ان منتجاته تسد حاجة العراق ومن الممكن زيادتها من اجل تصديرها الى الخارج . للاستزادة ينظر : لانكي ، المصدر السابق ،ص ص٣٦٢–٣٦٣ ؛ الحسني ، المصدر السابق / ج١٠ ،ص ص٢٦–٢٧ .

(٤) الجليلي ، الاعمار في العراق ،ص١٣٠ .

إنشاء مصفى الدهونات والقير في القيارة . وطلب من المجلس دراسة موضوع تصفية البنزين والنفط الأبيض ومنتجاته الأُخرى ، مخلفات النفط الخام المستخرج من القير في مصفى القيارة . واقترح في الوقت نفسه استخراج الكبريت من مخلفات النفط في مصفيي الدورة والقيارة ، لكثرة الطلب عليه . لأن إنتاجه مفيد ومربح من الناحية الاقتصادية . ولأهمية المشروع وفائدته الكبيرة قرر المجلس إحالة التقريرين إلى وزارة الاقتصاد ، لدراسته واتخاذ قرارا بشأنه [١] . وكانت إجابتها على مقترحاته ذلك بأنه من غير الممكن في الوقت الحالي ، وغير مجد من الناحية الاقتصادية ، لان إقامة وحدة لتصفية القير في مصفى الدورة وإقامة وحدة أُخرى لاستخراج البنزين والنفط الأبيض وغيرهما من مصفى القيارة غير ممكن في ذلك الوقت . وعلى الرغم من تأييد الموظفون الفنيون في وزارة الاقتصاد للمذكرة التي قدمها الجليلي عندما كان وزيرا للاقتصاد [٢]. وبعد سنوات قليلة من طرح مشروع الجليلي الخاص باستخراج القير من مصفى الدورة ، قدمت وزارة الاقتصاد اقتراحها الى مجلس الاعمار باستخراج القير [٣] من مصفى الدورة ، وتحويل مصفى القيارة إلى إنتاج البنزين والنفط الابيض ومشتقاته الاخرى . وهو ما أثار دهشة الجليلي في حينها ، ولا سيما أن هذه الوزارة ومجلس الاعمار سبق وأن رفضا هذا المقترح الذي تضمن ما اقترحه الجليلي ، وعند عرض مقترح وزارة الاقتصاد وافق الجليلي وكذلك مجلس الاعمار على تنفيذ المشروع [٤] .

٤ – النقل النهري في جنوب العراق :-

يعد النقل النهري مهماً للغاية ؛ لأنه أرخص من أنواع النقل الأُخرى ، وأمن من غيره . وعلى هذا الأساس قرر مجلس الاعمار تعيين شركة هندسية ، لدراسة نهري دجلة والفرات مع دراسة المشاريع المقترحة على النهرين . وكان من بينها الاقتراح الذي قدمه الجليلي والذي يقضي بالاستفادة من الماء في تسيير أعمال النقل النهري فيها ، ولاسيما أن ذلك ممكنا طوال السنة في الجنوب ، وهو ما دفع أعضاء مجلس الاعمار على

---

(١) المصدر نفسه ،ص ص١٣١–١٣٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ص١٣٢ .

(٣) للاستزادة ينظر: لانكي ، المصدر السابق ، ص ص٣٥١–٣٥٢ .

(٤) الجليلي ،الاعمار في العراق ، ص ص ١٣٢–١٣٣ .

الموافقة على الموضوع ، والإيعاز لإحدى الشركات الهندسية لدراسة الموضوع وتحضيره لإعلانه ولاستثماره [١] .

٥ – إنشاء جسرين على نهر دجلة في القيارة والنعمانية :-

يمر نهر دجلة بين منطقتين مأهولتين بالسكان وصالحتين للزراعة ، دون ان يكون هناك جسر يصل بين ضفتي المنطقتين الشمالية والجنوبية . مما نتج عنه صعوبات النقل والاتصال . ولأهميتهما بالنسبة للمجتمع ،ن قدم الجليلي اقتراحه الى مجلس الاعمار بتاريخ ٣ تشرين الاول ١٩٥٤ والمتضمن انشاء جسر بدل المعبر بين الموصل وسامراء ، لوجود مصفى القير في القيارة مع امكانية تحويله الى مصفى للنفط . وسيكون الجسر ذو فائدة للمزارعيين ، لنقل منتوجاتهم الزراعية ، فضلا عن تجهيز المنطقة الشمالية بالمشتقات النفطية . وفي الوقت نفسه قدم مقترحاً آخراً بإقامة جسر بين بغداد والكوت ، لتسهيل نقل المكائن والحاصلات الزراعية ، فضلا عن انتقال الأشخاص .

وقد وافق مجلس الاعمار على المقترحين ،وعهد الى الهيئة الفنية والمهندسين والمستشارين ، لدراسة موقعي الجسرين ووضع المواصفات الملائمة لهما . وقررت اللجنة بالموافقة على اقامة جسر في القيارة والاخر في النعمانية [٢] .

٦ – مشروعات ري البصرة :-

من المشاريع المهمة التي اقترحها الجليلي ولاقت قبولاً في مجلس الإعمار ، مشروعات ري البصرة ، لأنها تساعد على استصلاح مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي يمكن أن تخدم الشعب ودولته من الناحية الاقتصادية . لذلك رفع الجليلي تقريرين الى المجلس ، الأول بتاريخ ٢٠كانون الأول ١٩٥٤ ، والثاني فكان بتاريخ ١٢حزيران ١٩٥٥ ،لإقامة مشاريع ري في البصرة تسهم في إحياء المناطق واسعة للزراعة والتي تحقق لفوائد اقتصادية وتعمل على سد حاجة البصرة والخليج العربي من الفواكه والخضراوات ، ومما يسهم في زيادة الثروة القومية ودخل الفرد ، ولا يتم ذلك إلا بعد تطهير أنهر البصرة

(١) الجليلي ، الاعمار في العراق ، ص ١٢٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ص ١٢٩–١٣٠ .

العديدة ، والقيام بمشروعات الري المهمة فيها . وعلى الرغم من تباطىء المجلس في بداية الأمرعن قبول التقريرين بحجج مختلفة ، ولكن بعد دراسة الموضوع من قبل الهيئة الفنية ، فضلا عن زيارة الجليلي والمختصين لدراسة المشروع في البصرة . ما دفعهم إلى تأييد المقترحات بتقاريرهم وبشكل مفصل والتي أوصت المجلس بتنفيذهما لأهمية قيام الدولة بتطهير تلك الأنهر [١] .

٧ – التصنيع :-

يعد من الأمور المهمة والرئيسة التي تؤدي إلى رفع المستوى الاقتصادي في البلد ، والذي يؤثر إيجابا في زيادة دخل الفرد والمجتمع . ولأهمية المشروع على كافة المستويات ، جاء اهتمام الجليلي به . لان نجاح الصناعة اقتصادياً آمراً مهماً ولا يحدث إلا بعد دراسة الإمكانيات الصناعية ، كتوفر رأس المال ، والمواد الأولية ، واليد الماهرة ، والسوق لتصريف البضائع وغيرها ، للقيام بمشاريع ضخمة كصناعة الورق والسمنت والأسمدة الكيمياوية واستخراج الكبريت والحديد وما الى ذلك [٢] . واشار الجليلي في تقرير له عن التصنيع إلى ضرورة إلحاق المصرف الصناعي [٣] بمجلس الإعمار . وقدم مقترحه الخاص بذلك بتاريخ ٢٠كانون الأول ١٩٥٤ طالب فيه بدمجهما ، ليتمكن المجلس من تحقيق أهدافه في تصنيع البلاد ، بالاعتماد على إقامة الصناعات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة ، ويمكنه ذلك من توسيع نشاطاته في المشروعات الصناعية المختلفة وينجزها باقصروقت من اجل تحقيق المصلحة العامة [٤] .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ص ١٤١–١٤٣ ..

(٢) وللاستزادة عن تلك الصناعات ينظر : ؛ سهيل صبحي سلمان ،التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥–١٩٥٨ ،ط١، طبع في شركة الخنساء للطباعة المحدودة ،(بغداد ،٢٠٠٩) ،،ص ص ١٢٩،١٣٤–١٣٨ ؛ الحسني ، المصدر السابق ، ج١٠ ، ص ص٥٨، ٢٢٧–٢٢٨ .

(٣) وللاستزادة عن كل ما يخص المصرف الصناعي ينظر : لانكي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢٨–٢٣٥ .

(٤) الجليلي ، الاعمار في العراق ، ص ص ١٣٧–١٤٠ .

وعلى الرغم من أهمية الموضوع فان المجلس لم يوافق على المقترح أول الأمر . وعاد المجلس بعد ثلاث سنوات وافق على المقترح الذي قدمه المستشار البريطاني سولتر ، وهو المقترح ذاته الذي قدمه الجليلي ، ولكنه لم يشر اليه .

وانتقد الجليلي قيام المجلس بتأخير المباشرة بمقترحه ، ويقول عن ذلك : لماذا أضعنا ثلاث سنوات ونحن أحوج ما نكون لهذا الوقت ؟ لكان بالإمكان إقامة عدد كبير من الصناعات وتوسيع عدد منها [١] . وكان من الممكن أن بعض أعضاء مجلس الاعمار كانوا تابعين في اتخاذ قراراتهم إلى المستشار البريطاني في المجلس (سولتر)، ولم يكن بالإمكان أن يتخذوا أي قرار مهما كان مهماً بدون الرجوع إليه .

٨ – مشاريع الري في شمال العراق :-

يعد مشروع أسكي موصل مشروعاً ضخماً في نفقاته ، ومهما اقتصاديا واجتماعيا ، وأثاره الايجابية كبيرة على المجتمع والدولة على حد سواء ، لكونه يستخدم لري مناطق زراعية واسعة، يسكنها الكثير من السكان ، فضلا عن أن المنطقة تصلح لإقامة الصناعات المختلفة ، لتوفر القوة الكهربائية . لذلك فان هذا المشروع جذب اهتمام الجليلي الذي قدم اقتراحه بتاريخ ١٤ آذار ١٩٥٥ ، تضمن دراسة لإنشاء سد في المنطقة الشمالية لخزن المياه ، والسيطرة على الفيضان ، ولتغذية نهر دجلة بالمياه في فصل ناعة الصيف ، لري المنطقة الوسطى والجنوبية ، ومنطقة الجزيرة غربي نهر الفرات [٢] ، مما يزيد من أهمية العراق الاقتصادية والإنتاجية ، ويسد من حاجات البلاد من المواد الغذائية والأولية التي تدخل في مختلف الصناعات ، وعلى الرغم من وجود صعوبات واجهت المشروع . إلا أنها كان بالإمكان حلها حسب اعتقاده ، وذلك لتوفر الإمكانيات الفنية والمالية .

وقد وافق أعضاء مجلس الإعمار على هذا المشروع بعد دراسات عديدة حدثت داخله ومناقشات مطولة حوله ، قاموا بإحالته إلى شركة استشارية أجنبية ، لغرض دراسة

---

(١) للاستزادة ينظر : المصدر نفسه ، ص ص ١٤٠–١٤١ .

(٢) وللاستزادة عن مشاريع الري والاستفادة منه ينظر : لانكي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٠–٢٩٣ .

موقع السد ونوعه ووضع الدراسات الأولية لإنشائه . والتي قدمت تقريرها سنة ١٩٥٨ والذي تضمن تشجيعا لإقامته ، فاصدر المجلس قراره بالموافقه عليه ووضع الحجر الأساس لبدء العمل بالمشروع [١] . ومن الجدير بالذكر أن هذا المشروع لم يتم إنجازه إلا في العهد الجمهوري ، لقيام ثورة ١٤ تموز في سنة إقراره من لدن الحكومة العراقية سنة ١٩٥٨ .

ويستفاد من مشاريع الري الصغرى في شمال العراق الكثير من المواطنين ، لأنهم يعتمدون في سقي المزروعات على الأمطار ومياه العيون والابار ، وبذلك فان معيشة الفلاح في خطر دائم هناك . مما جعل الجليلي يقدم مشروعه إلى مجلس الإعمار بتاريخ ٨ آب ١٩٥٧ أوضح فيه طلب الإسراع في تنفيذ مثل هذه المشاريع لأهميتها في زيادة دخل الفرد والمجتمع والدولة ، لانه يشجع الزراعة والصناعة . ولكن المجلس أوقف تنفيذه ، وحجتهم انتظار إصدار تشريع يلزم المنتفعين من مشاريع الري بالمساهمة في نفقات إنشاء المشروع .وتمكن الجليلي يسانده عدد من أعضاء المجلس في عام ١٩٥٨ من دفع المشروعات الجديدة في الري والبزل إلى حيز التنفيذ في مختلف أنحاء العراق ،فضلا عن انه تمكن من إقناع المجلس ، إصدار قانون في ذلك العام ، يلزم المنتفعين من المشاريع بالاشتراك في نفقات الاعمار وذلك عن طريق دفع مبالغ من المال سنويا إلى خزينة الدولة لقاء ما يتلقونه من خدمات المشاريع المنجزة التي توفرها لهم الدولة [٢]

٩ – النقل البحري :–

منذ زمن طويل كانت التجارة العراقية تشكو من تدخلات الشركات الأجنبية للنقل البحري ،لذا كان من المهم تأسيس شركة عراقية تمويلها الحكومة ، أو المؤسسات شبه الحكومية ، لنقل البضائع والنفط . على الرغم من احتمال مواجهة مثل هكذا مشروع لصعوبات سياسية واقتصادية وإدارية من قبل بريطانيا وشركاتها مما سيحول دون تحقيقه ، ولتلافي هذه الصعوبات قدم الجليلي اقتراحين الأول بالاشتراك مع عبد المجيد علاوي

(١) للاستزادة ينظر:الجليلي ،الاعمار في العراق ،ص ص٧٥ ، ١٤٧ – ١٥٣ ؛ سلمان، المصدر السابق، ص ١٢٩

(٢) المصدر نفسه ، ص ص ٦٧–٦٩ ، ١١٢ .

[1] ،وبتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٧ ، والثاني فكان بمفرده وفي سنة ١٩٥٧ أيضا . وذكر فيها إن تجارة العراق تتطور بسرعة في جانبين الاستيراد والتصدير ،لوجود مشاريع صناعية وزراعية وهي رخيصة الثمن لكن ثمنها يرتفع بسبب النقل البري علما ان صادرات العراق قد ارتفعت عام ١٩٥٥ فأصبح لتجارة العراق الخارجية مكانة عالمية .

إذن فالنقل البحري ضروري ، لقيامه بتصريف المنتجات ،وبذلك يصبح ذو قيمة اقتصادية مربحة لاستثمار الأموال ، واقترح لتنفيذ المشروع دعوة عدد من الشركات التي تعمل في هذا الجانب لدراسته إداريا وتنظيميا الى جانب تدريب العراقيين ،وغيرها وعلى الدولة ان تؤسس شركة للنقل البحري العراقية فترفع علمَه وتقوم بنقل صادراته ، وتنشئُ مدرسة لتدريب العراقيين .

وقد وافق المجلس على هذه الفكرة ، واقترح دراسته من قبل خبير يرشحه البنك الدولي والهيئة الفنية . ولكن الخبير لم يقدم شيئا . فاقترح الجليلي لتلافي المشاكل التي اثيرت لعرقلة المشروع ، ترشيح خبير مستقل مع تخصيص مبلغ معين من المال ، واختار المجلس والهيئة الفنية ، الخبير النرويجي ، وخصص له مبلغ مليون دينار ، لتنفيذ المشروع . فاعلن المجلس بتاريخ ٩شباط ١٩٥٧ على انشاء النواة الاولى للاسطول التجاري العراقي وقيام شركة النقل البحري ، لتكتمل خطوط المواصلات العراقية بريا وبحريا فضلا عن ناقلات النفط [2] .

١٠ : صناعة مساند السكك الحديدية :-

---

(١) عبد المجيد حسين علاوي (١٨٩٨ – ١٩٩١) محامي وسياسي عراقي شغل مناصب وزارية عدة في العهد الملكي . درس في الكتاتيب ،ثم اللاتين والفرنسيسكان. واتقن اللغتين الانكليزية والفرنسية وجزء من اللغة اللاتينية . ثم دخل كلية الحقوق وتخرج منها عام ١٩٢٣ .وأصبح عضواً في مجلس الامة العراقي عدة مرات .للاستزادة ينظر : خالد أحمد الجوال ، موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي(من١٩٢٠ إلى١٩٥٨) ، ج١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ،(بغداد ،٢٠١٣) ، ص٤٥٨ ؛ الدور السياسي لعبد المجيد علاوي في تاريخ العراق الحديث، ملاحق جريدة المدى اليومية مقال نشر بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠١٦ ، متوفر تحت الرابط :amadasupplements.com

(٢) الجليلي ، الاعمار في العراق ، ص ص ١٥٣-١٥٩ .

تعد من الصناعات المهمة التي تحتاجها البلاد ، إذ تستورد كميات كبيرة من الأخشاب لاستعمالها كمساند للسكك الحديدية ، وتبذل الكثير من الأموال والجهود بتبديلها ، لتلفها وعدم صلاحيتها للاستخدام مرة أخرى . فاقترح الجليلي في ٢١ آب ١٩٥٧ تبديل مساند السكك الحديدية من خشبية إلى كونكريتية ؛ لأنها أطول عمراً ، وارخص ثمنا ، وأكثر قوة ، ولتوفر السمنت والحديد في البلاد يجعل صناعتها اكثر سهولة . وبذلك نحتفظ بثروة ننفقها في استيراد المساند الخشبية . ويمكن تنفيذ المشروع من قبل مجلس الإعمار والمصرف الصناعي . ولأهميته أحيل إلى الهيئة الفنية وإدارة السكك الحديدية لإبداء وجهة نظرهما في المشروع ، وقد قبلوا الاقتراح وأُسندة مهمته إلى إدارة السكك الحديدية التي باشرت بتنفيذه [١] . ولا يزال العمل متواصلاً في كثير من مرافق السكة الحديدية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق .

١١ : استثمار الغاز الطبيعي في البصرة وكركوك :-

يعد من المشاريع المهمة ، لدخوله في الصناعات المختلفة ، فضلا عن قيمته الكبيرة محليا ، وكذلك يمكن الاستفادة منه خارجيا بتصديره . لذا اتجه تفكير الجليلي نحو انشاء مصنع للاسمدة في البصرة ، ومصنع اخر لاستخراج الكبريت الذي يستعمل للأغراض المنزلية ، مع إقامة مصانع نفطية أُخرى.وقدمه الجليلي على شكل مذكرة إلى مجلس الاعمار الذي أعلن موافقته على تنفيذ هاتين الصناعتين في كركوك والبصرة،وأُحيل معمل استخراج الكبريت في كركوك على احد المقاولين [٢]

ب – المشاريع التي لم ينجزها مجلس الاعمار :-

١ : النقل النهري من الشمال إلى الجنوب :-

لقد تحدثنا عن أهمية هذا المشروع سابقا [٣] . مما حذا بالجليلي الى تقديم مقترحه بهذا الشأن لمجلس الاعمار ، والذي تضمن النقل من الشمال الى الجنوب .فأيده رئيس

---

(١) المصدر نفسه ، ص ص ٤٥-٤٦ ، ١٧٠-١٧١ .

(٢) الجليلي ، الاعمار في العراق ، ص ص ١٣٣-١٣٤ . وللاستزادة ينظر : عبهول ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٢-١٠٣ .

(٣) في الفقرة (أ) في الموضوع الرابع في البحث ، ص ١٠

الوزراء علي جودة الايوبي [١]، ووافق عليه المجلس ، وأحالوه الى شركة هندسية تعمل في شمال العراق . وبقي المشروع حبرا على ورق ، لان المجلس لم يناقشه ، لان اقتصاديات النقل النهري أصبح موضوع التطبيق ولا محل للمناقشة فيه ،كما ان المشروع تواجهه عقبات وصعوبات موجودة في الانهر ، كانحدارها . وهي حجج واهية [٢] .

٢: فتحة مرور السفن – هوبس [٣] – في سامراء :-

يعد مشروعا ضروريا ، لمرور وسائل النقل النهري بين شمال سامراء وجنوبه ، لرخص ثمنه على عكس وسائل النقل الاخرى . وتكمن أهميته في ازدياد المشاريع الصناعية والزراعية ، فضلا عن ازدياد عدد السكان ، والطلب على البضائع المختلفة .

وكل هذا سيحدث بتأثير إنشاء سدة سامراء . وعلى هذا الأساس من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية قدم الجليلي ثلاثة تقارير تخص الموضوع وبتواريخ متقاربة [٤] ، تضمنوا إنشاء السدة مع الهوبس ، لتنظيم مجرى المياه ، والاستفادة منه في نقل

---

(١) علي جودة الايوبي (١٨٨٥-١٩٦٩) سياسي وعسكري عراقي ولد في الموصل وتخرج من الكلية العسكرية في استانبول . وانضم الى جمعية العهد . وشارك في الحرب العالمية الاولى . والتحقى بالثورة العربية عام ١٩١٦ . وعين حاكما عسكريا لحلب ١٩١٨ وبعد عودته للعراق شغل عدة مناصب منها ، متصرفا لعدة الوية ، ووزيرا في وزارات مختلفة ،ورئيسا للوزراء ثلاث مرات ، واول وزير مفوض للعراق في الولايات المتحدة الامريكية .اوخرج من العراق بعد فترة من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، متوجها الى بيروت التي توفي فيها . للاستزادة ينظر : فوزي المصدر السابق ،ص ص١٢٨-١٣٣ ؛ المطبعي ، المصدر السابق ، ج٢، ص١٦٤ .

(٢) الجليلي ، الاعمار في العراق ، ص ١٢٨.

(٣) تحوي عدد من السدات على هوبس وأهميته يكمن في تسهيل عملية الملاحة ومرور السفن ولا سيما في الانهر الملاحية . كما يعد ممرا للاسماك . للاستزادة ينظر : د. لطيف جمال رشيد ، السدود والسدات والنواظم في العراق ،مقال منشور على شبكة الانترنت ، متوفر تحت الرابط : www . latifrashid . iq

(٤) الاول قدمه بتاريخ ٢ اب ١٩٥٤ ، بينما الثاني فقدمه بتاريخ ٦ تشرين الاول ١٩٥٤ ، في حين قدم التقريرالثالث بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٥٤ .

المنتوجات الزراعية ، وأكد أنه من الضروري تنفيذ المشروع ، واعتقد أنه من غير الممكن إنشائه في المستقبل . وفعلا أحيلت المشاريع الثلاث الى المجلس ، والهيئة الفنية ، والمستشارين ، والمهندسين ، ولكن الجدل والمناقشة استمر في أمرهم مدة من الزمن ولم يتقرر شيء بشأن الهوبس [١] . ويتحدث الجليلي عن موقف المجلس بقوله: ((ولست أدري حتى الان حقيقة الاسباب (الموضوعية) . . . ! ! إن كانت هناك أسباب لهذا الإصرار على خطأ لا مبرر له))[٢] . ويرجع سبب ذلك إلى التوتر في العلاقات السياسية بين الجليلي ورئيس الوزراء آنذاك نوري السعيد الذي كان الجليلي يعده عميلا بريطانياً ، فضلا عن ان مجلس الاعمار لم يجد في هذا المشروع اية فائدة ترتجى منه .

٣ : تجفيف المستنقعات وزراعة الغابات :-

غمرت المستنقعات أراضي واسعة جدا بالمياه والأملاح ، والتي أدت الى انتشار البعوض فيها فأُصيب ساكنوها بأمراض وأضرار كبيرة . ومن الضروري معالجتها واستغلالها للانتفاع منها بزراعة الغابات ، وذلك لكثرة استهلاك العراق للأخشاب ، فضلا عن زيادة الاقبال على الحرير الصناعي [٣] فيه وفي الشرق الاوسط ، مما شجع على زراعة الأشجار التي تصنع منها عجينة الحرير . ولأهمية الموضوع قدم الجليلي اقتراحه إلى مجلس الاعمار بتاريخ ٢٦ كانون الأول ١٩٥٤ وأوضح فيه أنه من الضروري تجفيف عدد من المستنقعات وتحويلها إلى أراضي زراعية مما يؤدي الى زيادة الثروة العامة كما انه سيوفر المادة الأولية والأخشاب القوية التي تستخدم كمساند للسكك الحديدية التي يحتاجها العراق بكميات كبيرة . وعلى الرغم من فائدة الاقتراح وأهميته الزراعية والصناعية ، فضلا عن تلطيف المناخ . إلا انه تعثر بين الوزارة والهيئات الفنية دون نتيجة ولم يتخذ بشأنها إجراءات عملية [٤] .

٤ . أراضي اللزمة حول المدن :-

---

(١) الجليلي ، الاعمار في العراق ، ص ص ١٢١-١٢٦ . .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٧ .

(٣) للاستزادة ينظر : كنه ، المصدر السابق ، ص ص ٥٥-٥٦ .

(٤) الجليلي ، الاعمار في العراق ، ص ص ١٤٣-١٤٦ .

يعد موضوع أراضي اللزمة من المواضيع الشائكة ، لان تلك الأراضي كان مسيطر عليها من قبل أصحابها ،وان مشكلة أراضي البناء قليلة وأسعارها مرتفعة وهو ما يعيق عملية العمران لذلك أحصى الجليلي بمعظم ألأراضي المتواجدة في المدن والتي استولى عليها المتصرفون باللزمة وبموجب قانون التسوية [١] أصبحت أراضي سكنية تباع بأعلى الأسعار . وهو ما دفع بالجليلي إلى تقديم اقتراحه عن قانون التسوية والمؤرخ في ٢٣ تموز ١٩٥٧ والذي استهدف منح االلزمة في استغلال الأراضي البور ، لزيادة الإنتاج الزراعي وتكوين الملكيات الزراعية الصغيرة والمتوسطة إلا أن الأمر اختلف في الخمسينيات القرن الماضي ، إذ بدأت المدن بالتوسع وأخذت الدولة تقيم الكثير من المشاريع العمرانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ،مما أدى إلى توسع حدود المدن لتشمل أراضي اللزمة والتي تحولت من أراضي زراعية إلى أراضي بناء وعلى هذا الأساس اقترح الجليلي على الحكومة تعويض أصحاب اللزمة عن أراضيهم بأراضي زراعية ،وبذلك ستتمكن الحكومة من استعادة أراضيها حول المدن وسيساعد ذلك على حفظ ألأسعار واعمار الأراضي لتسهيل مشاريع الإسكان [٢] .

وفي أثناء مناقشة التقرير في مجلس الاعمار ،اثيرت المشاكل والصعوبات التي تنجم على تطبيق المشروع من الناحية القانونية والنفقات التي تحملّها أصحاب اللزمة في إحياء الأراضي ، لان الأراضي لمن أحياها .ويضاف إلى ذلك الضغوط التي ستتعرض لها الحكومة من أصحاب المصالح ، من اجل اقتناء أراضي البناء للمتاجرة فيها ، وبعد اخذ

(١) شُرع قانون تسوية حقوق الاراضي بذي الرقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ فضلا عن قانون تسوية الاراضي ذي الرقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨ ، ليكون الاساس القانوني في التصرف بالاراضي وتسوية حقوقها ، كما انه يعد الاساس التشريعي لتصنيف الاراضي وعائديتها ، لتثبيت الحقوق المتعلقة بالتصرف واللزمة وتحديد حدودها ومساحتها ، وغيرها وللاستزادة ينظر: خليل ابراهيم خالد ، ومهدي محمد الازري ، تاريخ احكام الاراضي في العراق ، دار الحرية ،(بغداد ،١٩٨٠) ، ص ص ١٢٤-١٢٥ . وللاستزادة عن اوضاع الفلاح السيئة والمتردية ، لخضوعهم للاقطاعيين المسيطرين على حياتهم الاقتصادية . ينظر : د. رهبة اسودي حسين ، المثقف والسلطة في العراق ١٩٢١ – ١٩٥٨ دراسة اجتماعية –سياسية ، ط١، طبع بمطابع دار الشؤون الثقافية العامة ، (بغداد ، ٢٠١٢) ، ص ص ٣٤١- ٣٤٤ ؛ سلمان ، المصدر السابق ، ص ص ٧٠ – ٧١ .

(٢) الجليلي الاعمار في العراق ، ص ص ١٥٩-١٦٢ .

ورد قرر المجلس إحالة الاقتراح إلى وزارة المالية وهناك بقي حبيس الأدراج مع غيره من المشاريع الأُخرى [١].

٥ : المراعي الصناعية وحظائر المواشي :

لقد أثار الجليلي هذا الموضوع في مجلس الاعمار ، وقام ببحثه في المجلس أثناء عرض المخصصات التي تُسلم إلى وزارة الزراعة ، لأهميته الاقتصادية ، ولاتصاله بإحدى مصادر الثروة الرئيسية في العراق (الثروة الحيوانية) والتي تتعرض لخسائر جسيمة ، بسبب العوامل الجوية ، وقلة المراعي الطبيعية ومياه الشرب ، مما جعله يقدم تقريره إلى مجلس الاعمار بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٥٧ ، على اثر جولة قام بها لدراسة الموضوع ، مما جعله يتحدث عن الحاجة الى المراعي والتي توفر تربية للمواشي وصيانتها . وعلى الرغم من أهميتها إلا أن المجلس لم يتخذ أية خطوة عملية في أمره ، ولم يهتم احد من أعضاء المجلس بذلك [2] .

٦ : الاستفادة من الخزانات المائية الكبيرة ووضع الأراضي الأميرية :

وجد الجليلي ان المجلس لم يقف على أهم أعمال الري واستغلال مياه الخزانات وتنظيمه ، والتي استفاد المنتفعين منها . لهذا قدم الجليلي تقريرين الاول في ٣ آب والأخر في تشرين الأول ١٩٥٤ وذكر فيها إن إنشاء الخزانات المائية الكبيرة (دوكان ودربندي خان) يستوجب عندها تهيئة الأراضي الزراعية والمزارعين وبناء القرى والبيوت وتوفير جميع مستلزماتها وهي تتطلب المزيد من الوقت والجهد لاستكمالها ، لتتمكن الدولة من تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية عن طريق استحداث ملكيات صغيرة تؤدي إلى زيادة دخل الفرد [٣] . وحول ذلك يقول الجليلي : ((إن التطور في وسائل الري يقضي بتوقيف قانون التسوية وتمليك الأراضي بموجبه وإعادة النظر في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها ، ... بموجب قوانين اللزمة ، على أن يتفق هذا الحد مع قدره الشخصي

---

(١) المصدر نفسة ، ص ص ١٦٢ – ١٦٣ .

(٢) الجليلي ، الاعمار في العراق ، ص ١١٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ص ١١١ – ١١٣ – ١١٤ ؛ د. محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، ط١ ، منشورات دار الطليعة ،(بيروت ، ١٩٦٦) ، ص ص ٢٤ – ٢٧ . وللاستزادة عن سعة الخزانات واستخدامها ينظر : زكي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧٢ – ٢٧٣ .

على الزراعة لا كيفما اتفق وحسبما يريد كما حدث حتى الآن ، ليتسنى توزيع اكبر كمية من الأراضي على الذين لا يملكون أراضي . وبذلك تتحقق الأغراض الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة)) [١] . وبهذا قدم الجليلي رؤية اجتماعية واقتصادية مهمة جداً في وقت كان البلد في أمس الحاجة لها ولا سيما أن بوادر الهجرة العكسية من الريف إلى المدينة بدأت طلائعها أنذاك .فاستوجب الأمر حسب وجهة نظره معالجة مهمة تضطلع بها الدولة .

وذكر الجليلي انه قدم مشروعين الى المجلس بخصوص (دوكان ودربندي خان) الذين يصبان في مصلحة الجميع وحثهم على دراسة اساليب ووسائل الانتفاع منهما فنيا واقتصاديا . وطلب من المجلس دراسة المشاريع وعدم تأخيرها . ولأهمية الموضوع أُحيلت المذكرتين إلى المجلس للبت فيها ولكن أعضائه لم يتخذوا أي قرار فيها . وفيما يتعلق بالدراسة الفنية قرر المجلس إحالة دراسة المشروعين إلى شركتين فنيتين مختلفتين وأوكلت إليهما دراسة نهري دجلة والفرات في جنوب العراق . ثم أحيلت الدراسة إلى شركة ثالثة وقد انتهت بعض الدراسات وأعلنت مناقصاتها وبعضها في طور التحضير ، أما القسم الأخر فقد ظل في طور الدراسة الأولية . وقام المجلس بتأجيل النظرفي مشروعات الري . بحجة الاطلاع على دراسة العقد الذي تم بين المجلس والشركة الاستشارية من اجل الاستفادة من خزان دوكان [٢] .

وفيما يخص تقارير الجليلي ، حول الاستفادة من الأراضي الأميرية في الدجيلة والحويجة ، والمقدمان إلى المجلس ، فقد رفضهما المستشار البريطاني المستر (بتن) بحجة أنهما لايعدان ناجحين إلا جزئيا ، وشاركه في هذا الأمر الكثير من أعضاء المجلس ، وهو ما دفع الجليلي للتعليق على ذلك بقوله : إن العديد من أعضاء مجلس الاعمار يعانون من نقص في الاشراف الفني ولاسيما فيما يتعلق بالري والزراعة وتربية الحيوانات ، واستغلال الاراضي . وان تلك المشاريع لاتنطبق بالاساس على المشاريع

(١) الجليلي ، الاعمار في العراق ، ص ص ١١٤ – ١١٥ .

(٢) الجليلي ، الاعمار في العراق ، ص ص ١١ – ١١٢ ، ١١٦ .

الاخرى [١]. ويبدو مما سبق أن هناك من كان يعارضه داخل أروقة المجلس في ما كان يطرحه من مقترحات وأراء ،أو لعل ذلك جاء بدافع الغيرة منهم أوالانتقاص منهم ، لعدم كفايتهم فنياً .

وقد حدثت مشادة كلامية بين الجليلي ورئيس الوزراء نوري السعيد ، بسبب هاتين المذكرتين لاختلافهما في وجهات النظر . فلطالما عد الجليلي السعيد عميلا للبريطانيين ، ويسعى إلى ترضيتهم والخضوع لسياستهم . مما حذا بالجليلي الى تقديم استقالته التي اخبر في حينها طه الهاشمي (نائب رئيس مجلس الاعمار) ، لعدم إمكانيته تقديم الخدمة التي يبتغيها للدولة والمجتمع . ولكن الهاشمي منعه من تقديمها ، وطلب منه العمل معه من اجل انجاز المشاريع المختلفة [٢] .

٧ : التحكيم مع شركة الإنشاءات العراقية :-

لقد حدث خلاف بين مجلس الاعمار ، وشركة الإنشاءات العراقية ، حول تنفيذ عقد إنشاء طريق طاساوجة – دوكان ، واتفقوا ان يحيلوا الأمر إلى محكم بريطاني ، والذي اصدر قراره بإلزام المجلس دفع مبلغ من المال الى الشركة . وعندما علم الجليلي بالخبر قدم مذكرة الى المجلس مؤرخة في ٨ آب ١٩٥٧ يطلب منهم استرجاع ما دفع خطأ للشركة ، ولوضع قاعدة عامة في المستقبل ، لكي لاينفذوا قرار المحكم الا بعد عرضه على المحكمة في العراق لترى رايها فيه ، لان العقد عراقي فتطبق بشأنه القوانين العراقية ، كما ان المحكم عقد اجتماعاته واتخذ قراراته من لندن وهذا لايجوز من الناحية القانونية ، وبذلك فان اي قرار يتخذ فهو باطل وما يترتب عليه باطل . وقد عرض التقرير على مجلس الاعمار ليتخذ ما يراه مناسبا من قرارات صيانة لحقه [٣] . وكانت هذه القرارات تؤكد في مجملها على عدم جواز عرض أي قضية تخص المجلس مع جهات مختلفة إلا في أروقة المحاكم العراقية ووفقاً للقوانين العراقية .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١١٧.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١١٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ص ١٦٣–١٦٧ .

٨ : استخدام الخبراء وتدريب العراقيين :-

كان الجهاز الفني في الدولة العراقية يعاني من نقص كبير من حيث الكمية والكيفية ، وهذا لايتناسب مع حركة الاعمار وتخصيصاتها الكثيرة وحول ذلك.يقول الجليلي : ((وجود نقصين في الجهاز الفني : الأول : قلة عدد الموظفين الفنيين العراقيين ، وعدم وجود منهج واضح ، لتدريبهم سواء مع المهندسين الإمستشارين أو مع المقاولين . الأمر الذي سيجعل اعتماد العراق على غير العراقيين ضرورة . . . والثاني : أن المجلس يضطر . . . لقبول توصيات المهندسين الاستشاريين ، لعدم توفر من يقوم بتدقيقها من الناحية الفنية أو المقارنة الاقتصادية . . يضاف إلى ذلك أن استخدام المهندسين الاستشاريين يكلف مجلس الاعمار مبالغ كبيرة قد يكون لها ما يبررها في المشروعات الكبيرة ولكن لا أجد مبرراً لها في المشروعات الصغيرة)) [١] .

اولاهمية الموضوع قام الجليلي بتقديم اقتراحين الى مجلس الاعمار ، الاول بتاريخ ١٣ تشرين الاول ١٩٥٤ . واما الثاني فكان بتاريخ ٩ آب ١٩٥٥ والمتضمنين تدريب العراقيين في المشروعات التي يقوم بها المجلس مع استقدام عدد من الخبراء الاكفاء الاجانب ، لمساعدة المجلس في تحقيق أهدافه عن طريق دراسة المشروعات المختلفة والمقترحة من قبل المهندسين والاستشارين للاشراف على الاعمال وتدقيق النواحي الفنية . ويكون الاعلان عنهم في الصحف اليومية والهندسية والاتصال بحكوماتهم عن طريق وزارة الخارجية . [٢] .

رابعاً / الانتقادات التي وجهها الجليلي الى مجلس الاعمار : -

لقد وجهت انتقادات عديدة من قبل الناس والمختصين الى المجلس كان بعضها صحيحا وسليما فتقبلها اعضاء المجلس ، واستفادوا منها .و من هنا قام الجليلي بعرض عدد من الانتقادات التي وجهة الى المجلس ويأتي في مقدمتها :

---

(١) الجليلي ، الاعمار في العراق ، ص ص ١٣٤-١٣٥ ؛ كنه ، المصدر السابق ، ص ص ٢٣٦-٢٣٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ص ١٣٥-١٣٦ ، ١٧٦-١٧٨ .

بطء الأعمال مع حاجة المجتمع لإكمال المشروعات ، ليشاهد نتائجها المتطورة اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وثقافيا .

ومن أسبابه ، حسب رأي الجليلي عدم وجود دراسات جاهزة وقيمة تخص المشروعات المختلفة . لذا فإن المجلس قام بتلك الدراسات التي تحتاج إلى وقت طويل على إعدادها وتشمل كلا من الزراعة والصناعة على حد سواء،وهذا ناتج عن طبيعة الدراسة الفنية والاقتصادية [١] .

وأكد الجليلي الأثر السلبي لقلة الجهاز الفني للدولة وعدم كفايته في مختلف الاختصاصات ،

على القيام بحركة الاعمار في العراق[٢] ، وذلك لاتجاه الكثير من الإداريين والفنين إلى العمل في الشركات والمقاولات الأهلية ، لتلقيهم الأجور العالية ، لذا استعانت الدولة بالخبرة الفنية الأجنبية . مما أثر على مراقبة اعمال المهندسين والموظفين والاستشارين والمقاولين الاجانب ، مما نتج عنه قلة الاعمال المنجزة للمجلس .

وان المهندسين العراقيين تنقصهم الخبرة العملية ، لانهم يفضلون الامور الادارية عن التواجد في المشروعات المختلفة التي تنمي خبرتهم وتجاربهم ، وأدى هذا الى قلة رواتبهم امام رواتب ومخصصات الاجانب [٣]. فلو كانت تلك الرواتب والمخصصات الكثيرة تدفع للعراقيين لشجعهم على أداء واجبهم ، ولزاد حماسهم ، ولكثرة خبرتهم .

وهناك نقص كبير في المكائن التي يحتاجها المجلس ، لتحقيق المشاريع المكلف بها . مما يستلزم استيرادها من الخارج . ولم تكن من اعمال المجلس انشاء المصانع لصناعة الادوات الاحتياطية .

فضلا عن الصعوبات المترتبة عن عدم إنشاء الطرق ،لاعتمادهم على الموظفين غير الدقيقين في عملهم ، وعدم مسحهم الطرق ووضع التصاميم لها . ولكن المجلس عدل عن اسلوبه في العمل فاستعان بالمهندسين والاستشارين مما أدى إلى تغيير العمل

---

(١) المصدر نفسه ، ص ص ١٧٤-١٧٦ .

(٢) وللاستزادة عن قلة الجهاز الإداي والفني في مجلس الاعمار . ينظر : عبهول ، تجربة عبد الكريم قاسم ، ص٢٧ .

(٣) الجليلي ، الاعمار في العراق ، ص ص ١٧٦-١٧٨ .

نحو الأفضل . كما اثر بعد الطرق عن بعضها البعض ، لسوء الإدارة ، ووجود المتنفذين وفرض الاتاوات على الشركات ، وانتشار الروتين في دوائر الدولة ولاسيما في وزارة الاعمار حالها في ذلك حال الوزارات الاخرى والتي كان لها دور في عرقلة العديد من المشاريع .

ولم يكن لدى مجلس الاعمار تخطيط اقتصادي صحيح وسليم ، لعدم توفر الدراسات العلمية الدقيقة لدى فني ومستشاري المجلس الذين اعتمدوا على الارتجال ، وسؤ التخطيط ، وقلة العناية بالتنفيذ . لذلك يجب ان يتوفر في التخطيط الناجح ، التعاون بين هيئات الدولة ودوائرها التشريعية والتنفيذية والاقتصادية والمالية ، وان تتوفر الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والاحصائية المتقنة عن مصادر الانتاج المادية والبشرية وغيرها من الامور الاخرى [١] . ولكن قبل كل ذلك يجب ان يكون مجلس الاعمار ذو سلطة واسعة على الهيئات والدوائر المختلفة . والذي لا نكاد نجده متوفرا في ذلك الوقت . يضاف الى ذلك ان صلاحيات المجلس كانت محدودة جدا .

وعلى الرغم من أهمية توفر رأس المال فإنه لم يكن ليكفي في تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي ما لم تتساعد دوائر الدولة في توفير الخبرة الفنية بمختلف مستوياتها ويتبعها دراسة متعمقة للمشاريع وامكانياتها . فضلا عن ان البنك المركزي لم يكن في وضع يساعده على سرعة التصنيع ، لقلة راس ماله ، ونقص الخبرة الفنية فيه والدراسات الموضوعية المتعمقة [٢] .

الاستنتاجات :-

تبين لنا مما سبق أن ثمة شخصيات عراقية كفوءة كان لها دور مهم في التطورات السياسية والاقتصادية ومن بينها برزت شخصية عبد الرحمن الجليلي الذي برع في ميادين عديدة من تاريخ العراق المعاصر كان من أهمها ، دوره الريادي في مجلس الاعمار .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ص ١٧٨-١٨٥ .

(٢) الجليلي ، الاعمار في العراق ، ص ص ٢٠٩- ٢١٠ ؛ وللاستزادة ينظر : سلمان ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٦- ١٢٧ .

إذ قدم الجليلي أثناء خدمته في هذا المجلس العديد من المقترحات والدراسات المهمة التي أخذا بها المجلس ولا يزال أبناء العراق يستفادون منها .

فضلاً عن ذلك قدم الجليلي مقترحات أُخرى لمشاريع مهمة إلا أنها وللأسف الشديد لم تلق القبول في مجلس الاعمار ، لأسباب عديدة منها ، خلافاته مع عدد من أعضائه ، أو مع السياسيين العراقيين المتنفذين وفي مقدمتهم نوري السعيد .

وقد امتاز الجليلي بنزاهته وسلامة نيتة وحرصه الشديد على خدمة بلاده ومجتمعه بروح وطنية عالية اذ أنه كان بعيدا عن المسائلة والمحاكمة في العهد الجمهوري الذي ساق العديد من أبناء العهد الملكي إلى محكمة الشعب مما يؤكد على سلامة طويته وحسن تدبيره وصدق توجهاته .

Abdulrahman al-Jalili and his contributions to the reconstruction council

Dr. Mohammed Waleed Abed Saleh

Abstract

Iraq enjoyed a number of national economists in the royal era (1921-1958), why played a prominent role in the stabilization of the modern Iraqi state economically. Among them are Abdulrahman al-Jalili, who had held several posts including the Reconstruction Council, member at the Nation Council twice for Mosul and a professor of economics and finance at Iraqi and Arab universities. He had worked as a translator, researcher in economics and history, as well as numerous studies and reports published in various Iraqi and Arab magazines and newspapers.

He played a prominent role in the Council of Reconstruction between 1954-1958 which is what this research attempts to show across four sections: First, Abdul Rahman al-Jalili, his life and his political and cultural activity. Second, the establishment of the Council of Reconstruction and the membership of Abdul Rahman al-Jalili. At it third, the contributions of al-Jalili in the Council of Reconstruction 1954-1958. Fourth, the criticisms of Abdulrahman al-Jalili to the Reconstruction Council.